

قضايا

على الرغم من تأكيدات الرئيس التركي، اردوغان، حتى عام 2013، ان بلاده لن تنجرّ إلى حرب في سورية، تدخلت بلاده في إدلب وشرق الفرات، في سبيل الحصول على «عمق استراتيجي» من جهة، وتأمين مقاتلين يقا تلون بالنيابة عنها، في جبهاتٍ عديدة خارج سورية، أهمها ليبيا. هنا، استعراض للاستراتيجية التركية الجديدة

السمعي إلى المكاسب الاستراتيجية تركيا... الصراعات المتعدّدة

مهيب الرفاعي



أفرز نمط العلاقات المعقد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديناميات صراع إقليمي جديدة، تزداد استثنائية يوماً بعد يوم، بفعل تباين المصالح، وتباين موروث التاريخ والهوية، بالإضافة إلى تصاعد رغبة الدول في الحفاظ على أمنها القومي بشكل أو بآخر. وليس التنافس بين القوى الثلاث الرئيسية العاملة في الشرق الأوسط (روسيا وإيران وتركيا) حديثاً، وإنما قديم قدم الإمبراطوريات؛ ليتجدد بين الورثة بصورة أعمق في النزاعات الدينية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز. وفي القرن الحادي والعشرين، بات من الضروري لهذه القوى العمل على إعادة موضعة ذاتها في المنطقة، من أجل ضمان أمنها واستقرارها على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.

بعد عام 2010، ومع تصاعد النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيراً في القوقاز، وجدت هذه القوى أنفسها في مساحة أجبرتها على التدخل لصالح أطراف دون الأخرى. انخرطت روسيا في الحرب في سورية خدمة لمشروعها في النفاذ إلى التجارة الأورو-متوسطة، والاستثمار في غاز شرق المتوسط، بالإضافة إلى رغبتها في إيجاد أرض معركة حقيقية تجري عليها شركات التسليح الروسية تجاريها أمام الزبائن؛ بينما دخلت إيران، رغبةً منها في الحفاظ على مشروعها التوسعي الديني والثقافي في المنطقة، أما تركيا، الخاسرة -الرابحة، فقد أجمعت نفسها في عدة جبهات، لا تقل واحدة منها أهمية عن الأخرى، بدءاً من حرب سورية فحرب ليبيا، ثم أخيراً حرب أذربيجان - أرمينيا، ما زاد من تعقيدات حسابات أنقرة الداخلية والخارجية.

الواقعية السياسية

يمكن دراسة الصراعات التي تدخل فيها تركيا طرفاً مشاركاً أو حليفاً في ضوء نظرية الواقعية السياسية التي قال بها هانز مورغانثاو في توصيف قضية التدخل الخارجي، وربطها بمنظومة العلاقات الدولية، واستخدام القوة خارج الحدود الدولية، مباشرة أو عبر وكلاء. تعدّ الدول القومية (Nation States) الفواعل الأساسية في التفاعل السياسي والعسكري الدولي، بناءً على فكرة مفادها بأن هذه الدول هي القادرة على التحكم بالمجتمع الدولي المليء بالفوضى، والقائم على استخدام القوة العسكرية. ولكن تقع على عاتق القوى التقليدية والكبرى مهمة إعادة تشكيل التوازنات الدولية. وفي الواقعية الدبلوماسية، لا يمكن الوثوق بأفعال أي من الدول، إذا ما لاحظت تعرض مصالحها للخطر. وتركيا تسعى إلى تعظيم قوتها، لضمان أمنها في ظل تهديد روسي وأميريكي وأوروبي، وبالتالي، من شأن دخولها حروباً متتالية أن يضمن أمنها القومي، ويمكنها من دفع الدول الكبرى إلى إعادة النظر في موقع وريثة الدولة العثمانية في النظام العالمي، وتثبيت مكانها. لا تحسب في الواقعية السياسية القيم والمعتقدات، ولا تدخر تركيا أي جهد في تعليم وجودها، واستخدام أي نوع من القوة (صلبة أو ناعمة) من أجل ملاحقة مصالحها. وكان رئيس الحكومة التركية الأسبق، أحمد داود أوغلو، قد صاغ نسق قوة تركيا في أطروحته «العمق الاستراتيجي»، وعُد سياسة «تصنيف المشكلات» أهم أنماط العمل السياسي، والتي من شأنها أن تخدم المصالح التركي في بداية تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، لتحقيق دور إقليمي مهم. اتبعت أنقرة هذا النمط مع سورية والأكراد في سورية والعراق وأرمينيا وقبرص واليونان ودول البلقان، وحتى دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها، وعلى نحو متناقض بعد عام 2011، وجدت نفسها قد اضطرت إلى الانتقال إلى إطار الواقعية والابتعاد عن المثالية السياسية في تعاملها مع القضايا نفسها التي كانت قد اعتمدت سياسة «صفر مشكلات» إلى معها، وانتقلت من «صفر مشكلات» إلى «صفر جيران»، خصوصاً في ظل التغيير السياسي الحاصل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نصر خارجي أم تحيُّب؟

يبدو مفهوم النصر الخارجي نسبياً في العلاقات الدولية، وفي علاقة الحكومات مع الشعوب على حد سواء. استخدام هذا المفهوم معنوي وجداني أكثر منه حقيقياً،



قافلة من الجيش التركي لتجه من محافظة هاتاي إلى نقاط المراقبة في إدلب السورية في 2020 / 2 / 12 (الناظر)

أجناد الشام وأحرار الشام، في حربها ضد الأكراد. يجب الانتباه إلى أن حرب الوكالة التي تقوم بها تركيا وفرت على تركيا العتاد والعديد، خصوصاً في معارك شمال سورية. نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في سورية كانت أشبه بمقاومة لمساعدة قوات المعارضة السورية، بدءاً من عام 2016 بعملية «درع الفرات» و«غصن الزيتون» في عام 2018 و«نبع السلام» في 2019. تهدف الجهود العسكرية التركية العابرة للحدود إلى إزالة «الأكراد المتشددين»، الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي التركي من حدودهم إلى الجنوب. في الوقت ذاته، تقدم تركيا الدعم لجماعات عسكرية سورية عديدة؛ إحداهما هو «الجيش الوطني الروسي فلاديمير من العرب والتركمان (المعروفين أيضاً باسم «بيير - بوجاك التركمان») الذين يُكُون ولاءً مطلقاً لتركيا.

عمق أمني من 30 إلى 40 كيلومترًا جنوب تركيا، وتحييد الأكراد، وتوفير منطقة آمنة (عازلة) يُرجل إليها اللاجئين كانت كلها أهداف عملية «غصن الزيتون» 2018، ضد مناطق الأكراد في مناطق عفرين وراجو وجويق وغيرها. أما «نبع السلام» 2019، فهي متابعة لحرب أنقرة ضد التشكيلات الكردية في مناطق تل أبيص وعين العرب (كوباني) ورأس العين، مستغلة الفراغ الأمني والعسكري بعد انسحاب القوات الأميركية من الشمال السوري، لكن بغطاء الحرب على الإرهاب وذريعة توطئ ما لا يقل عن مليون لاجئ سوري. لاقت العملية تقييداً واسعاً من المجتمع الدولي، كونها اعتداء على الأراضي السورية، واستعرضت المدنيين الأكراد للنزوح والتهجير من مناطقهم في الشمال، بالإضافة إلى قلق المجتمع الدولي من هروب جهادي «داعش» المحتجزين لسدى الأكراد وانضمامهم من جديد لصفوف التنظيم. مواجهة الاتحاد الأوروبي أنقرة وتنديده بعملية «نبع السلام» لم تجد نفعاً، إذ ما لبثت تركيا أن فتحت حدودها أمام اللاجئين للنفاذ إلى أوروبا، وبالتالي كان على دول الاتحاد أن تعيد النظر في تفاهات مع أنقرة، كون اللاجئين (حوالي 2.5 مليون) ورقة ضغط لا يُستهان بها ضد أوروبا، في وقت تعاني به دول الاتحاد من أزمات سياسية ومالية داخلية. كبدت عمليات شمال سورية أنقرة خسائر فادحة، لكن ما يهم أن تبقى الأكراد خارج حسابات تشكيل أي قوة ضاربة في الجنوب، فعلياً، قدمت أنقرة لدمشق فرصة جيوسياسية على طبق من ذهب، تمثلت في إعادة سيطرة الجيش السوري على مناطق كانت قد انتزعتها منه قوات الأكراد. وهذه المناطق استراتيجية لدمشق، ولقربها من مناطق النفط شرقي البلاد، ولقربها من موارد مائية كبيرة، ولأنها تشكل حائط صد أمام التوغل التركي في البلاد. (كاتب وباحث سوري)

سمرقند) أعطاهما الأمل أن تضمّ مساحة جغرافية مهمة في الجنوب، للتخلص من ضغط اللاجئين الموجودين على أراضيها وإرسالهم إلى هذه المنطقة، ورمي حملهم على المجتمع الدولي، بعد أن أنهكها وجودهم على أرضها نحو سبع سنوات. حالة القلق التي تشهدها السياسة التركية جراء تفاعل المعارضة مع مجريات الأحداث في المنطقة، وعدم ترددها في مخالفة رَجّ الجيش التركي في أتون حرب يبدو أنها طويلة الأمد، وضعت اردوغان في موقف صعب، وجعلته يميل إلى الدبلوماسية في التعاطي مع الحرب السورية، خصوصاً أن دمشق لم تعد الخصم الفعلي لأنقرة، بل موسكو. وبالتالي، يميل اردوغان إلى الحوار مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من أجل الوصول إلى حل توافقي، يضمن خروجاً من مأزق سورية، مع تعويض أنقرة عن خسائرها في الحرب.

الحرب ضد الأكراد

استعر النزاع بين تركيا والأكراد بعد عام 1980، بتوجيه ضربات تركية ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يتزعمه عبد الله أوجلان، بعد سعي الحزب إلى تشكيل إقليم كردستان العراق وفصله بعد حرب الخليج 1991. ومنذ ذلك الحين، بات الأكراد يشكلون خطراً على الهوية التركية. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة عام 2002، كان من أهم أهدافه القضاء على أي حركة من شأنها زعزعة الأمن القومي في تركيا. صادق البرلمان التركي عام 2007 على توجيه ضربات عسكرية ضد الأكراد المدعومين من أميركا في الجنوب، واستمرت المناوشات حتى أخذت صبغة حرب حقيقية بعد 2014، مدفوعة تركيا برغبتها في تأمين حدودها الجنوبية ضد الأكراد، وجرهم على الأقل 40 كيلومترًا عن حدودها مع سورية. لم تكن سياسة حزب العمال الكردستاني واضحة من الحرب السورية، وكان تحالفه مع الولايات المتحدة وبالإل عليه، إذ تعرّض لضربات من كل من تركيا وقوات المعارضة السورية والجيش السوري على حد سواء. تشكلت فصائل «وحدات حماية الشعب الكردية» لتنجرّ تركيا إلى حرب جديدة معها على جبهات الفرات وريف حلب وريف إدلب، وصنفتها تركيا منظمة إرهابية يجب القضاء عليها. لم تكن حرب أنقرة ضد وحدات حماية الشعب الكردية على الأرض أقل أهمية منها على مواقع التواصل الاجتماعي. خاضت أنقرة حرباً إعلامية ضد بروباغندا (دعاية) الوحدات الكردية، واعتقلت قوات الأمن التركية ما لا يقل عن 1200 من رواد مواقع التواصل الاجتماعي، بتهمة إضعاف الأمن العام، ونشر الدعاية الإرهابية. فعلياً، كانت البروباغندا الكردية قوية، وأثرت على الراي العام التركي من خلال نشر فيديوهات وصور تم تداولها على أنها خسائر الأتراك أمام الأكراد. كادت تركيا تخسر مزيداً من جنودها، لولا أن زجّت فصائل المعارضة السورية التي تشرف على تمويلها، وخصوصاً كتائب الجيش الحر وكتائب

”
**ما يهم اردوغان
في سورية اليوم،
وبعد ما يقارب خمس
سنوات من التدخل
العسكري على الأرض،
ان يضع تركيا في
مركز صناعة القرار**

“
**حرب الوكالة توفر
على تركيا عناءً
كثيراً، ولا تقحم حزب
العدالة والتنمية في
أتون صراع داخلي**

مقاتلين يقا تلون، بالنيابة عنها، في جبهات عديدة خارج سورية، وأهمها ليبيا (وبحسب تقارير استخباراتية في أذربيجان)؛ لكنه أبقى تركيا في عزلة خسرت من خلالها حلفاءها، وأضعفت ثقة الغرب بها. ما يهم اردوغان في سورية اليوم، وبعد ما يقارب خمس سنوات من التدخل العسكري على الأرض، أن يضع تركيا في مركز صناعة القرار، وتحديد خريطة جيوسياسية جديدة للشرق الأوسط، تكون تركيا ذات نفوذ فيها. استحوذ أنقرة على «إدلب الصغرى»، وتأمين غطاء سياسي ومالي للكتائب العاملة في الشمال (أجناد الشام والسلطان مراد وهيئة تحرير الشام ولواء

فالنصر في بيئة قد لا يحمل المعنى نفسه إذا وضع في السياق نفسه في بيئة أخرى. استراتيجياً، لا يتم تحقيق النصر خلال حرب قصيرة، أهدافها إيديولوجية ودينية واقتصادية وسياسية، لكن تحت حجج أخرى مغايرة تماماً. أما أمام الشعوب، ولتثبيت القدم في الحكم، غالباً ما يلجأ القادة إلى خارج الحدود من أجل إحداث تغيير في السياسة الداخلية في البلاد. عام 2019، عمد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى سحب قواته من سورية، بعد أن أعلن انتصاره على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وفي مرحلة لاحقة، بدأ نقاشات بشأن انسحاب تام من العراق، بعد تحقيق أهدافه فيها. في هذه الحال، نلاحظ أن ما يقوم به ترامب هو طمأننة الداخل الأميركي أن سحب القوات الأميركية من الدول التي تدخلت في نزاعاتها سيعود بالفائدة على الولايات المتحدة. على النقيض تماماً، وفي ظل الإنكماش الاقتصادي العالمي، وفي ظل التلويح الدائم بفرص عقوبات عليها، تطلق تركيا العنان للجيش التركي، وتجزّه إلى جبهات عدة، في وقت تعاني فيه القيادة التركية من ارتباكات في السياسة الداخلية، خصوصاً بعد محاولة الانقلاب عام 2016، وخسارة حزب العدالة والتنمية في انتخابات إسطنبول. وإن كانت تركيا تمارس حرب الوكالة أو الوساطة، إلا أن هذا لا ينفي أثرًا سلبياً على صورتها الداخلية.

لماذا حرب سورية؟

على الرغم من تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، حتى عام 2013، بأن بلاده لن تجنرّ إلى الحرب في سورية، إلا أنها ما لبثت أن انخرطت بقوة، خصوصاً في الشمال السوري، عبر دعم فصائل المعارضة وتسليحها، وتقديم التسهيلات واللوجستيات التي تضمن بقاءها على الأرض من جهة، ومن جهة أخرى لتستخدمها في التغلغل في الداخل السوري، وهذا فعلياً ما حصل في إدلب السورية التي باتت «إدلب الصغرى» منها تحت وصاية تركية. وقد جاء تصليب القرار التركي بشأن سورية في سبيل الحصول على «عمق استراتيجي» من جهة، وتأمين

حرب بالوكالة

التدخل في أذربيجان حرب بالوكالة بين تركيا وروسيا، فرض على أنقرة إعادة النظر في علاقاتها وتحالفاتها في القوقاز والبلقان، لإنصاف المهمة. لكن الحرب، إضافة إلى الساحة السورية، نقلت ساحة الصراع بين تركيا وروسيا إلى القوقاز. وهي رغبة روسية بتشثيت القوة التركية، وفتح جبهة لا يمكن لها أن تتلهم، نظراً إلى تاريخ الصراع وإسالاته، وأهمها القومية والثقافة والدين، في إقليم حدوده كاملة داخل أذربيجان، وسكانه من الأرمن، وتسيطر عليه أرمينيا؛ وفي الوقت نفسه يتمتع بحكم ذاتي.

النص الكامل

على الموقع الإلكتروني

